



بإشراف: د. شافي العجمي ود. بدر الرخيص

## رابطة علماء الشريعة بدول مجلس التعاون الخليجي

رابطة علماء الخليج

@sslgcc

fataw@sslgcc.net

خط الفتاوى الساخن

tawasul@sslgcc.net

للتواصل والاقتراحات



رابطة علماء الشريعة  
بدول مجلس التعاون الخليجي



د. حاكم المطيري

### الولايات المتحدة ونساء الخليج

لم كل هذا الاهتمام الأميركي بحقوق المرأة السياسية في منطقة الخليج العربي؟ وهل يعقل أن يكون المدخل الصحيح للإصلاح السياسي الديمقراطي البدء بحقوق المرأة قبل حقوق الشعوب ذاتها؟ أليس تناقضاً فاضحاً الحديث عن حقوق المرأة السياسية في دول لم تحصل الشعوب فيها بعد على حقها في اختيار حكوماتها ولا توجد فيها حرية حقيقية ولا تعددية ولا أحزاب سياسية؟

والسؤال وراء كل هذا الاهتمام الأميركي بالمرأة في الخليج إلى حد الضغط على حكومات المنطقة لتبني الإصلاح السياسي بها وعدم الاكتراث في المقابل بالأساس الأول للنظام الديمقراطي وهو حق الشعوب في اختيار حكوماتها؟

هذه الأسئلة وجهناها للمستشار السياسي للسفير الأميركي في زيارته لنا بتاريخ 2002/12/31 مع تأكيدنا بأنه أننا نرفض مبدأ التدخل في شؤوننا الداخلية وأنها تفضل تحقيق تطلعاتنا بجهودنا الذاتية ولو بعد عشر سنين على أن نتحقق بعد سنة بضبط خارجي فحار جواباً ثم قال:

أرايتكم هذه الطاوله التي بين يدي وهذه الأكواب التي عليها إذا لم استطع قلبها ماذا أفعل؟ ثم قال: بالطبع يمكن إعادة ترتيب الأكواب من جديد إذا لم تتمكن من قلب الطاولة بشكل كامل؟ وحقاً لم يقنعنا جواب المستشار لأننا لم نكن نهمل الإجابة عن ذلك السؤال بل نذكر أبعاد وأهداف كل هذا الاهتمام بالمرأة التي هي المدخل الطبيعي للتغيير الثقافي لفتح المنطقة على مصراعها أمام الثقافة الغربية وقيمه الأخلاقية في مجتمعات محافظة لا تعاني المرأة فيها من مشكلة بقدر معاناة الشعوب نفسها من الاستبداد السياسي ومصادرة حقوقها وحرمانها من كون حكوماتهم حليفة منذ نصف قرن للولايات المتحدة التي اكتشفت فجأة أن الإصلاح السياسي في الخليج يبدأ بالمرأة لا بالشعوب!

بالطبع لا يمكن تصديق أميركا بأنه يهيمها موضوع الديمقراطية والحريات السياسية في المنطقة إلا إذا صدقنا أنها جاءت بجيوشها وأساطيلها من أجل تحرير الشعب العراقي لا من أجل احتلاله والسيطرة على ثرواته!

لقد اكتشفت أميركا أن العالم لن يصدق أن الهدف من الحرب في العراق هو إقامة نظام ديمقراطي ومن أجل تداول السلطة سلمي في الوقت الذي ما تزال حكومات المنطقة الحليفة لها تتحكم شعوبها بشكل استبدادي فلا صحافة حرة ولا أحزاب معارضة ولا تعددية سياسية ولا حرية حقيقية بل هي المنطقة الوحيدة في العالم العربي كله التي تخاطر قيام الأحزاب السياسية التي لا يتصور قيام تعددية وحرية من دونها! لقد أدركت أميركا أنه لا بد من حل هذه الإشكالية في شكل مقبول يثبت للعالم مدى اهتمامها بموضوع الحرية والديموقراطية في الخليج كله وليس فقط في العراق وأن الدول الحليفة لها في المنطقة تسير هي أيضاً في هذا الطريق بشكل سلمي دون حاجة لخوض حرب معها من أجل تحرير المنطقة منها كما حصل في العراق ففتحت ذهن الساسة في أميركا عن هذا الحل الذي يرفع عنها الحرج ولا يضر خلفاءها في المنطقة فلنكت البداية بحقوق المرأة التي لا تمثل مشكلة بالنسبة لحكومات المنطقة بل هي محل قبول لديها ما دامت ستؤجل طرح موضوع حقوق الشعوب في منطقة الخليج باختيار حكوماتها عن طريق الانتخاب المباشر وهو ما لا تريده الحكومات ولا تريده أميركا أيضاً!

ليس غريباً إذن أن تشارك دول المنطقة في حرب تحرير العراق من أجل إقامة نظام ديمقراطي هناك يقوم على التعددية والحرية السياسية والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان بينما هذه الدول نفسها لم يتحقق لشعوبها شيء من ذلك، كيف تشارك هذه الدول التي مازالت تتحكم شعوبها وفق مبدأ إقطاعي يقوم على تجميع الشعوب للحكومات لا العكس في حرب من أجل إقامة دولة ديمقراطية حديثة في العراق؟! وهل تحقيق هذا الهدف في العراق التي يعيش كل تناقضات العرقية والطائفية والسياسية أسهل من تحقيقه في الدول الحليفة للولايات المتحدة في المنطقة والتي لا تتردد في تنفيذ ما تطلبه أميركا منها ابتداء من الدخول في عملية السلام مع إسرائيل والعمل من أجل مكافحة الإرهاب بما في ذلك قطع المساعدات للمقاومة الفلسطينية المشروعة وانتهاء بأقرار حقوق المرأة السياسية؟

والذي يمنع أميركا التي خاضت حرباً مدمرة في العراق من أجل الديمقراطية أن تطلب من حلفائها في المنطقة احترام حقوق الإنسان والعمل من أجل إقرار مبدأ التعددية السياسية والسماح بإشهار الأحزاب ومشاركة الشعوب في اختيار حكوماتها بشكل مباشر في ظل ملكيات دستورية؟ قطعاً لا يوجد ما يمنع أميركا من ذلك فشعوب المنطقة لا ترفض مثل هذه الإصلاحات السياسية بل تتوق إليها كما لا تعارض هذه الإصلاحات مع دين المجتمع وقيمه الحضارية، إذ الشورى السياسية وحق الأمة في اختيار السلطة ومشاركتها الرأي ومحاسبتها كل ذلك من مبادئ أصول الحكم في الإسلام وهي مبادئ مشتركة بين الإسلام والديموقراطية فلم تفض الإدارة الأميركية الطرف عنها مع أهميتها وخطورتها والتي هي الأساس لأي عملية إصلاح سياسي واقتصادي وتنموي وتشغلتها بدلاً من ذلك بحقوق المرأة السياسية؟

أعلم أنها أسئلة يصعب الإجابة عنها ولن يستطع الليبراليون الخليجيون الإجابة عنها لأنهم هم أول من رفضوا دعوة الحركة السلفية إلى التعددية السياسية قبل ثلاث سنوات بدعوى أن الوقت لم يحن بعد فمازالت الشعوب في نظرهم قاصرة لتتعمق بحقوقها السياسية؟ وسيجد سدة النظر الأميركي الجديد أن كل ما يبشروننا به من تهمة المنطقة للعصر الديمقراطي ليس سوى خدعة كبرى وكذبة باردة في ليلة شاتية.



مستحکم في بعث لنیم لا یقر حرمة ولا دما ولا دنیا بل سیاسه منذ خمسين عاما في النذل والهوان. وطمس كل ما یمت إلى الإسلام بادنی صله. وحرر سوریه الیوم ونورها المبارکة لها ما بعدها. ولها خصوصیه وأهمیه بالفه علی المنطقه کلها. فامیرکا واوروبا تتوجسان تغییرا یمس ربیبتهن اسرائیل التي سعدت طوال عمر البعث بحامیه حدودها. وهناتها في الجولان. وهم یقران التاريخ الإسلامی. فسوریه ومصر جانحان لقلب الأمة ونبضها بلاد الحرمین الشریفین ویعلمون أن نهضة وحیة المسلمین بحیة جانحیها مصر وسوریه لا نهضت ولا نعاز الأمة إلا بهما. ولذا لم تکثر التحلیلات السیاسیه والدراسات الاستراتیجیه لمستقبل الثورات العربیه الیوبیه مثلما هي حال سوریه. ولكن بید الله وإرادته وعونه لن تكون سوریه إلا درعا للإسلام وقوة لحصنه. والله المستعان. والله أكبر من کل تحطیض ومکر. والله غالب علی أمره.

## لكثرة مفسادها وكونها مقدمة للثورات وتفتيح الأمة وتسقط هيبة الدولة وتتيح الاختلاط السلفي: المظاهرات والمسيرات.. حرام شرعاً

● سهولة تخريب مرافق الدولة والممتلكات الخاصة. ● تعطيل مصالح الناس وإغلاق طرقاتهم وعرقلة تحركاتهم. ● إمكانية الاحتكاك مع رجال الأمن. ● صعوبة ضبط حماس المشاركين وانفغالاتهم، مما يؤدي إلى جنوحهم إلى أفعال غير مسؤولة ضررها أكثر من نفعها. ● الزام برأي الأقلية. ● تضييق الخناق على المظاهرات، أو منعهم راحاتهم المستحقة، فهؤلاء أن استنفدوا الوسائل المتاحة للمطالبة بحقوقهم كالمقابلة والندوات ورفع الأمر للقضاء.. الخ ولم تتحقق بها مطالبهم، جاز لهم استخدام الاضراب والاعتصام بضوابطها القانونية. ثانياً: المطالبة بحقوق مادية وقانونية ومعنوية غير متفق عليها مسبقاً أو مما يلبس فيه، كمن يطالب بزيادة الرواتب لم يتفق عليها اصلاً، أو مسميات وظيفية غير مسلم بها، أو طبيعة أليات الحق من عدمه بين الموظف وعمل لم تكن من الحقوق الوظيفية عند قبولها، فإن حصل تنازع في هذه الوسائل مجرد اجازة للمصالح المرجو تحقيقها.

● لا يصح الاحتجاج بجواز هذه الوسائل مجرد اجازة للمصالح المرجو تحقيقها. ● لا يصح الاحتجاج بجواز هذه الوسائل مجرد اجازة للمصالح المرجو تحقيقها. ● لا يصح الاحتجاج بجواز هذه الوسائل مجرد اجازة للمصالح المرجو تحقيقها.

● لا يصح الاحتجاج بجواز هذه الوسائل مجرد اجازة للمصالح المرجو تحقيقها. ● لا يصح الاحتجاج بجواز هذه الوسائل مجرد اجازة للمصالح المرجو تحقيقها.

● لا يصح الاحتجاج بجواز هذه الوسائل مجرد اجازة للمصالح المرجو تحقيقها. ● لا يصح الاحتجاج بجواز هذه الوسائل مجرد اجازة للمصالح المرجو تحقيقها.

● لا يصح الاحتجاج بجواز هذه الوسائل مجرد اجازة للمصالح المرجو تحقيقها. ● لا يصح الاحتجاج بجواز هذه الوسائل مجرد اجازة للمصالح المرجو تحقيقها.

● ما جاء الدليل الشرعي على حرمة وعدم مشروعيته، وهذا ممنوع بلا نزاع. ● ما هو مسكوت عنه لم يرد الدليل على إباحته أو حرمة، وهو أكثر ما يستخدمه الدعاة اليوم، الذين هم أولى الناس بالانتفاع بها. قال الإمام بن باز -رحمه الله -«وفي وقتنا اليوم قد يسر الله عز وجل امر الدعوة أكثر بطرق لم تحصل لمن قبلنا، فأمر الدعوة اليوم متيسرة كثيرة، وإقامة الحجج على الناس اليوم ممكنة بطرق متنوعة، وفق طرق الإذاعة، وعن طريق التلفزيون، وإقامة الصحافيين، ومن طرق شتى» (الدعوة إلى الله والأخلاق الدعاة) وهو قول العلامة ابن عثيمين -رحمه الله - (فتاوى وتوجيهات في الإجازة والرحلات) وهو قول العلامة بن جبرين -رحمه الله - (فتاوى 891 من موقع الشيخ الرسمي).

● الناظر في وسائل تغيير المنكر يجد أن الشريعة لم تحصر تغيير المنكر في وسائل محددة، وإنما حثت على السعي بالقيام بهذه الفريضة وفق ضوابط وشروط، متى ما تحققت في الوسيلة صارت الوسيلة مشروعة، فوسائل تغيير المنكر تتخذ تبعاً للمصلحة والضوابط الشرعية وما تقتضيه الأحوال والظروف.

● المظهرات هي تجمهر عدد من الأشخاص بطريقة سلمية في مكان أو طريق عام أو بالقرب منهم، بقصد التعبير عن رأي، أو الاحتجاج، أو المطالبة بتنفيذ مطالب معينة مع ما يصاحبها من رفع الشعارات واللافتات وترديد الكلمات والعبارات، وقد تكون بحركة أو ساكنة، فإن صاحبها حركة تسمى مسيرة وإن كانت صامتة.

● فالمسيرات والمظاهرات بهذا التعريف، ومع الأخذ بعين الاعتبار المقدمه السابقة، فإن الناظر إلى المفاصد المترتبة عليها لا يسعه إلا أن يحكم بمنعها وذلك للاتي: 1 كثير من المفاصد تصبح هذه الوسائل بحكم طبيعتها.

● هي مقدمة للثورات كما حصل في مقتل عثمان رضي الله عنه. ● ذريعة لتفتيح الأمة كما حصل في موقعة الجمل. ● تلغي دور التخصصين والعلماء والحكماء وأهل الحل والعقد. ● سهولة دخول المندسين. ● تدريب الشباب على العصيان المدني. ● الاختلاط بين الجنسين. ● عدم السيطرة على المشاركين.



### قضايا معاصرة الشيخ د. نازم المسباح

أفتى عدد من أعضاء التجمع السلفي بحرمه المسيرات والمظاهرات، ومنها أنها مقدمة للثورات كما حصل في مقتل المنقطع الاختلاط لتفتيح الأمة كما حدث في موقعة الجمل.

كما أنها تلغي دور التخصصين والعلماء والحكماء وأهل الحل والعقد، وتدريب الشباب على العصيان المدني، وتفتيح الاختلاط بين الجنسين، وتنتشر الفوضى في المجتمع، وتسقط هيبة الدولة. وأضاف أعضاء التجمع - وهم الشيخ د. نازم المسباح، والشيخ محمد السنين، والشيخ د. محمد الحصور، والشيخ عدنان الباق، وناصر شمس الدين - أن من أسباب حرمة المسيرات والمظاهرات أيضاً أنها تسهل تخريب مرافق الدولة والممتلكات الخاصة، وبما يلي نص الفتوى:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه.. أما بعد..

أولاً: المهرجانات الخطابية جائزة ولها حكم الندوات والمحاضرات العامة والمؤتمرات والخصيات الانتخابية.. الخ بضوابط الشرعية، وتمتع أن كانت لا تجيزها القوانين، ولا تأذن بها الدولة.

ثانياً: المظاهرات والمسيرات محرمة لكثرة مفاصد ما يمكن المصالح المرجوة منها يمكن تحقيقها بالوسائل الأخرى. والمظاهرات والمسيرات لا يلجأ إليها إلا عند الضرورة القصوى ككل لحم الميتة، ويحكم بضرورتها علماء البلد الراسخين في العلم وأهل حلهم وعقدتهم.

ثالثاً: الاضراب والاعتصامات حكما على التفصيل التالي: إن كان فيه إخلال بالعقد من قبل صاحب العمل مما لا لبس فيه فلا مانع من الاضراب والاعتصام في مكان العمل بعد استفاد الوسائل الأخرى من حوار ولجوء إلى القضاء.. الخ. إن كان حول حقوق مختلف فيها أو رفاحية أو لطلب تميز عن الأقران فلا يجوز الاضراب والاعتصام وإنما يلجأ إلى الحوار والقضاء.

### الخلاصة:

● المظاهرات والمسيرات محرمة لأنها تسهل تخريب مرافق الدولة والممتلكات الخاصة، وبما يلي نص الفتوى: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه.. أما بعد..